S240803

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

بيـان

الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تشارك في فعالية بعنوان "تحقيق العدالة في سوريا: التحديات والفرص أمام الحكومة البريطانية الجديدة"

الإثنين 5 آب 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

الثلاثاء 30/ تموز/ 2024: شاركت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان في فعالية بعنوان "تحقيق العدالة في سوريا: التحديات والفرص أمام الحكومة البريطانية الجديدة" في لندن نظمها المجلس السوري البريطاني، ومنظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة. وناقشت الفعالية الجهود الجارية لتحقيق العدالة في سوريا، وتقرير المجلس السوري البريطاني عن جرائم الاتحاد الوطني لطلبة سوريا في جامعة دمشق. بالإضافة إلى الدور المهم الذي يلعبه المجتمع الدولي وحكومة المملكة المتحدة في دعم جهود العدالة في سوريا.

شارك في الفعالية الدكتورة يمان القادري، أخصائية نفسية وناجية من انتهاكات الاتحاد الوطني لطلبة سورية، الدكتورة ياسمين نحلاوي، من المجلس السوري البريطاني، والأستاذ مازن درويش، مدير المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، والأستاذ فضل عبد الغني، المدير التنفيذي للشَّبكة السورية لحقوق الإنسان، وأدارت الجلسة السيدة إيما بيلز، من معهد الشرق الأوسط.

وتحدَّث الأستاذ فضل عبد الغني في الجزء الأول لمداخلته عن حالة حقوق الإنسان في سوريا في عام 2024، حيث أشار إلى أنَّ الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان وثَّقت استمرار عمليات قتل المدنيين خارج إطار القانون منذ بداية عام 2024 وحتى تموز، حيث سجَّلت مقتل ما لا يقل عن **429 مدنياً**، بينهم 65 طفلاً، و38 سيدة، و4 من الكوادر الطبية، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا. وسجلت على صعيد الاعتقال التعسفي/ الاحتجاز ما لا يقل عن **1236 حالة** اعتقال تعسفي/ احتجاز بينهم 56 طفلاً، و30 سيدة، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، ومقتل ما لا يقل عن 53 شخصاً بسبب التعذيب، بينهم طفل واحد، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة.

كما قال إنَّ النظام السوري استهدف بعمليات الاعتقال/ الاحتجاز اللاجئين الذين تم إعادتهم قسراً من لبنان، والنازحين في أثناء محاولتهم الوصول إلى مناطق عودتهم الخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري. وأشار إلى أنَّ عمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب التي قام بها النظام السوري تؤكِّد الخرق المتكرر لقرار محكمة العدل الدولية.

وأشار أنَّ الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان سجَّلت منذ مطلع 2024 وحتى تموز الحالي، ما لا يقل عن **57 حادثة** اعتداء على مراكز حيوية مدنيَّة على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

وأضاف عبد الغني أنَّ النظام السوري أصدر عن طريق مجلس الشعب، القانون رقم /19/ لعام 2024 القاضي بإحداث وزارة الإعلام؛ لمزيد من التضييق على حرية الرأي والتعبير، وقال إنَّ هذا القانون ما هو إلا وسيلة جديدة للتحكم بعمل الصحفيين، والسيطرة على المحتوى الإعلامي.

كما تحدَّث عبد الغني عن استراتيجية النظام السوري في السيطرة على الممتلكات والأراضي، والتي يقوم بها أيضاً استناداً إلى ترسانة من القوانين التي تنتهك حقوق الإنسان، وأشار إلى تقرير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان الصادر في 16/ تموز/ 2024، "ما لا يقل عن 13 قراراً جماعياً بالحجز الاحتياطي للأموال المنقولة والغير منقولة، والتي صدرت عن وزارة المالية لدى النظام السوري في محافظة ريف دمشق منذ كانون الثاني 2024 وحتى حزيران من العام ذاته".

وتحدَّث عبد الغني عن انتخابات مجلس الشعب للدور التشريعي الرابع الشكلية التي جرت في 15/ تموز/ 2024، ووصفها بأنَّها باطلة وغير شرعية، وفقاً لتقرير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان الصادر في 24/ تموز/ 2024، والذي يتضمن تحليلاً لنتائج هذه الانتخابات.

وقال عبد الغني إنَّ "**كل هذه الانتهاكات واستمرارها على مدى سنوات، ولَّد مزيداً من المشردين قسرياً، حيث إنَّ هناك قرابة 6.5 مليون نازح داخل سوريا، وهناك حالة من تراجع المساعدات الإنسانية بسبب نقص التمويل؛ نظراً لانشغال العديد من الدول المانحة في نزاعات أخرى مثل أوكرانيا وغزة**".

وتحدَّث عبد الغني عن الانتهاكات التي تعرَّض لها طلاب الجامعات على مدى الأعوام الماضية منذ انطلاق الحراك الشعبي في سوريا في آذار 2011، حيث وثَّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان العديد من الانتهاكات مثل: القتل خارج نطاق القانون، والاعتقال التعسفي، والقتل تحت التعذيب، والاعتداءات على الجامعات، وغيرها.

وفي الجزء الثاني من مداخلته أشار إلى أهمية عملية التوثيق، وأنَّها يجب أن تتم وفق بروتوكولات ومعايير صارمة، تمكن من القدرة على اثبات صحة وسلامة الأدلة، من أجل إصدار بيانات وتقارير يُؤخذ بها بعين الاعتبار من قبل المنظمات الدولية، ووزارات الخارجية، وكذلك المحاكم. وأضاف أنَّ عملية التوثيق شاقة ومعقَّدة، وإذا لم تتم بالشكل الصحيح فإنَّها تؤذي الضحايا، وتضرب مصداقية القضية، وتضيع الأدلة.

وختم عبد الغني مداخلته بتوصيات عدة للأمم المتحدة وحكومة المملكة المتحدة، أبرزها:

- يجب على الحكومة البريطانية والأمم المتحدة اعتبار أنَّ الاتحاد جزء لا يتجزأ من الأجهزة الأمنية للنظام السوري المتورطة في جرائم ضد الإنسانية.
- يجب على وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها وكافة الدول أن توقف فوراً كل أشكال التعاون والمشاركة مع الاتحاد، بما في ذلك الدعوات إلى المؤتمرات أو الفعاليات أو المنتديات الدولية الأخرى، لأنَّه متورط بجرائم ضد الإنسانية.
- ينبغي على لجنة التحقيق الدولية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان إجراء تحقيقات خاصة بدور الاتحاد في الانتهاكات بحقِّ الطلاب الجامعيين، وإصدار تقرير خاص عنها، وتوجيه رسائل واضحة إلى بقية هيئات الأمم المتحدة ودول العالم.
- يجب على الدول المانحة أن تجعل أي مساعدات تقدمها للمؤسسات التعليمية السورية مشروطة بالفصل الكامل لهذه المؤسسات عن الاتحاد وعن انتهاكات حقوق الإنسان.
- ينبغي على الاتحاد الأوروبي والهيئات الإقليمية الأخرى فرض عقوبات مستهدفة على قيادة وأعضاء الاتحاد المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان.

للاطلاع على الفعالية كاملة بالإمكان زيارة الرابط التالي.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org